

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

- الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس حسن حبوب .  
وعضوية القضاة السادة  
د. مصطفى العساف ، ناصر التل ، حابس العبدالات ، خضر مشعل .

المميزة :

- جامعة اليرموك يمثلها رئيس الجامعة بالإضافة لوظيفته .  
وكيلاها المحاميان أحمد قوقزة ومرام مخادمة .

المميز ضده :

- عامر غالب إبراهيم الجيطان .  
وكيله المحامي وسام خريسات .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر  
عن محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم ( ٢٠١٤/١٠١٩٩ ) تاريخ  
٢٠١٤/٦/١٨ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن  
محكمة صلح حقوق إربد في الدعوى رقم ( ٢٠١٣/٩٤٣٥ ) تاريخ ٢٠١٤/٥/١٤  
القاضي : ( بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغ ( ١٩٤٦,٦٠٠ ) ديناراً ومبلغ  
( ١٠٠ ) دينار أتعاب محاماة وتضمينها الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية من  
تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ) وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :

١. أخطأت محكمة الاستئناف باعتبار الاتفاقية بين بعض العاملين في الجامعة بمختلف مراكزهم الوظيفية نظاماً بالمعنى التشريعي .
٢. أخطأت المحكمة في قرارها بإلزام المميزة بالاستناد إلى قواعد اتفاقية بين بعض العاملين في الجامعة المسماة تجاوزاً نظام التكافل الاجتماعي للعاملين في جامعة اليرموك .
٣. أخطأت المحكمة في قرارها إذ لم تبين الأساس القانوني الذي اعتمدت عليه في حكمها أمام تعدد الاتفاقيات المقدمة .
٤. أخطأت المحكمة في قرارها باعتبار مشروع التكافل الاجتماعي للعاملين في جامعة اليرموك أحد مشاريع الجامعة الرسمية .
٥. أخطأت المحكمة باعتبار رئيس الجامعة يشكل إدارة الصندوق وإن المشروع يعتبر من مشاريع الجامعة حسبما ورد بالاتفاقية .
٦. أخطأت المحكمة في قرارها إذ إن حساب مشروع التكافل هو حساب خاص مستقل عن حساب الجامعة إذ إن له ذمة مالية مستقلة .
٧. أخطأت المحكمة باعتبار اتفاقية المشروع نظاماً ملزماً للجامعة إذ إن مقدمة الاتفاقية توضح أن الجامعة ليست طرفاً فيها .
٨. أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى عن المميزة رغم تقديمها بدفوعها واعتراضاتها .

• لهذه الأسباب تطلب المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

## القرار

بعد التدقيق وال مداولة نجد إنه وبتاريخ ٢٠١٢/٩/١٣ أقام المدعي عامر غالب إبراهيم الجيطان الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ( ٢٠١٢/٩٢٧٢ ) لدى محكمة صلح حقوق إربد بمواجهة المدعى عليها جامعة اليرموك يمثلها رئيسها أو من يمثلها قانوناً للمطالبة بمنحة مالية تحقيقاً لمبدأ التكافل والتعاون بين

المشاركين في مشروع التكافل الاجتماعي للعاملين في جامعة اليرموك مقدراً دعواه بمبلغ ( ٣٥٠ ) ديناراً لغايات الرسوم .

وقد أسس المدعي دعواه على سند من القول :

- ١- إنه كان يعمل في جامعة اليرموك بوظيفة إداري لوازيم منذ تاريخ ١٨/٤/١٩٧٧ وتم إنهاء خدماته بسبب الاستقالة بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٤ .
- ٢- كان المدعي مشتركاً في مشروع التكافل الاجتماعي للعاملين في جامعة اليرموك منذ تاريخ ٧/١/٩٥ وحتى ٢٠٠٥ بما يعادل ١١ سنة .
- ٣- نص النظام الداخلي لمشروع التكافل الاجتماعي للعاملين في جامعة اليرموك وفي البند العاشر منه فقرة (د) على أنه يدفع للمشارك المستقيل من الجامعة أو الذي تنتهي خدماته فيها لأي سبب قبل بلوغه السن القانونية المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه مبلغ (٢٠٠) دينار عن كل سنة اشتراك شريطة أن لا تقل مدة اشتراكه في المشروع عن خمس سنوات كاملة وأن لا يتجاوز المبلغ المدفوع له ( ٣٠٠٠ ) دينار .
- ٤- ولما طالب المدعي المدعى عليها باستحقاقاته إلا أن الأخيرة تمنعت مما أوجب إقامة هذه الدعوى .

ولدى السير بإجراءات المحاكمة تقدم وكيل المدعى عليها بالطلب رقم ( ٢٠١٢/٧٤٦ ) لرد الدعوى لعدم صحة الخصومة وتقرر ضمه للملف على أن يبت فيه بنتيجة الحكم الفاصل بالدعوى وفي جلسة ٢٥/٩/٢٠١٣ قررت المحكمة إسقاط الدعوى إسقاطاً مؤقتاً للغياب .

وبتاريخ ٨/١٠/٢٠١٣ تم تجديد الدعوى بالرقم ( ٢٠١٣/٩٤٣٥ ) وبنتيجة المحاكمة قررت محكمة أول درجها بحكمها الصادر وجاهياً بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٤ إلزام المدعى عليها بان تدفع للمدعي مبلغ ( ١٩٤٦ ) ديناراً و ( ٦٠٠ ) فلس مع الرسوم والمصاريف ومبلغ مئة دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم ترتضِ المدعى عليها بالقرار الصادر قطعت فيه استئنافاً بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٦ بالرقم ( ٢٠١٤/١٠١٩٩ ) ولدى رؤية الاستئناف تدقيقاً قررت المحكمة بحكمها الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٨ برد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف والأتعاب وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم ترتضِ المستأنفة بالحكم الصادر قطعت فيه تمييزاً بعد حصولها على إذن بالتمييز رقم ( ٢٠١٤/٢٧٢٨ ) بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٧ وتبلغته بتاريخ ٢٠١٥/٣/٤ وتقدمت بالتمييز بتاريخ ٢٠١٥/٣/٩ وضمن المدة القانونية .

ورداً على أسباب التمييز كافة :

ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف باعتبار الاتفاقية بين بعض العاملين في الجامعة بمختلف مراكزهم الوظيفية المسماة بينهم بالنظام صفة النظام بالمعنى القانوني دون مراعاة أن هذا النظام لم يمر بمراحله القانونية وبالتالي كان عليها رد الدعوى لعدم صحة الخصومة .

في ذلك نجد إن المستفاد من أحكام المادة ( ٣٣ ) من قانون الجامعات الأردنية وتعديلاته رقم ( ٢٠ ) لسنة ٢٠٠٩ أنه : ( للجامعة الرسمية إنشاء صناديق للإسكان والادخار والاستثمار والتبرعات والطلبة وأي صناديق أخرى تخص الهيئة التدريسية والعاملين فيها ويتمتع كل صندوق باستثناء صندوق التبرعات وصندوق الطلبة بالشخصية الاعتبارية وتحدد الأحكام المتعلقة بإنشائها وغاياتها وطريقة إدارتها وشروط الانتساب إليها والاشتراك في أي منها والرسوم المترتبة على ذلك وتصفياتها وسائر الأمور المتعلقة بها بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية . )

والمادة ( ١١/ل ) من قانون الجامعات الأردنية تنص على : (( يتولى مجلس الأمناء المهام والصلاحيات التالية :

ل : رفع مشروعات الأنظمة إلى المجلس لإقرارها والسير فيها حسب (الأصول)).

والمادة ( ١٦ ) من القانون ذاته نصت على : (( يتولى مجلس الجامعة المهام والصلاحيات الموكلة إليه :

د . بحث مشروعات أنظمة الجامعة وتعليماتها لاستكمال الإجراءات اللازمة بشأنها )) .

والمادة ( ٣٦ ) من القانون ذاته نصت على : (( يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة التالية المتعلقة بالجامعات الرسمية)) .

الذي يفهم من هذه النصوص أن المشرع بين آلية إصدار أنظمة الجامعات الرسمية وفقاً لقانون الجامعات الأردنية والتي لا بد أن تمر بمراحلها القانونية بحيث تبدأ بتسيب من مجلس الجامعة الذي بدوره يرفع مشروع النظام إلى مجلس الأمناء ويقوم الأخير برفعه إلى مجلس الوزراء وفقاً لأحكام المادة ( ٣٦ ) ساقفة الإشارة يتولى مجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

وبما أن الخصومة من النظام العام تتولى المحاكم على اختلاف درجاتها التصدي لها من تلقاء نفسها ولو لم تثر من أطراف الخصومة في أي مرحلة تكون فيها الدعوى .

ومن استعراض محكمتنا لبينات الدعوى ونظام مشروع التكافل الاجتماعي للعاملين في جامعة اليرموك نجد إن هذا النظام لم يمر بمراحل القانونية التي أوردها المشرع من خلال النصوص القانونية ساقفة الإشارة .

أما بشأن ما ورد بكتاب رئيس الجامعة المؤرخ في ١٠/١٢/٢٠٠٥ المتضمن الموافقة على تنسيب لجنة إدارة المشروع وباعتماد النظام ووضعه موضع التنفيذ .

فإن رئيس الجامعة لا يملك إصدار مثل هذه الموافقة ذلك أن المشرع حدد آلية إصدار مثل هذا النظام وأعطاه بصراحة النص إلى مجلس الوزراء الذي يملك وحده إصدار مثل هذه الأنظمة .

وحيث إن صندوق مشروع التكافل الاجتماعي كشخص اعتباري وفقاً لمفهوم الأشخاص الحكيمة الوارد بالمادة (٦/٥٠) من القانون المدني لم يستكمل إجراءات صدوره وفقاً لأحكام قانون الجامعات الأردنية الرسمية وقانون جامعة اليرموك فإن ذلك لا يبقي الوجود الواقعي والفعلي للصندوق مما يعني أن مخاصمة جامعة اليرموك غير متوافرة بهذه الدعوى لأن الصندوق والحالة هذه هو الخصم الحقيقي باعتبار أن ذمته مستقلة عن ذمة الجامعة ، وبالتالي لا يبرر مخاصمتها أو إلزامها بأي مبالغ كانت لانتدام الخصومة معها ، إذ إن الخصومة والحالة هذه تتعقد مع الجهة ذات العلاقة وهي الصندوق مما يتعين رد الدعوى عن جامعة اليرموك لعدم الخصومة .

( نطقاً انظر قرار تمييز رقم ٢٠١٤/٢٤٦٠ تاريخ ٢٠١٥/٢/٨ هيئة عامة ) .

وحيث نهجت محكمة الاستئناف نهجاً مغايراً فإن هذه الأسباب ترد على الحكم المطعون فيه وتوجب نقضه .

ل هذا نقرر نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

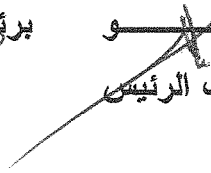
قراراً صدر بتاريخ ٨ محرم سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٥/١٠/٢١ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس



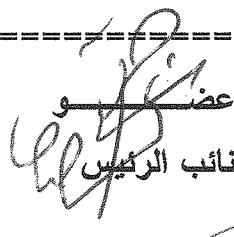
عضو

نائب الرئيس

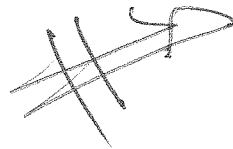


عضو

نائب الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق ب.ع

